

للعلامة المحدث الفقيه

محمد كمال الدين الشمني

المتوفى سنة ٨٢١ هـ



١٤١٥ هـ ـــ ١٩٩٤ م

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

بريدة	المدينة المنورة
ت : ٣٢٣٦٠١٧	ت : ٨٤٧١٩٧١
فاكس: ٣٢٤٣٦١٨	فاكس: ٨٤٧١٩٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه . أما بعد :

فإن أهم ما يراد بتحقيق النصوص ؛ إخراجها صحيحة كما وضعها مؤلفوها ، ثم شرح الغامض من الألفاظ الغريبة ، وبيان المصطلحات عند أصحاب ذلك الفن الذي هو موضوع النصّ المحقق .

وفي نظري أن الأخ محمد بن عمر السمّاعي – وفقني الله وإياه – قام بذلك أحسن قيام ، وهو – ولله الحمد – جدير بأن يفعل ذلك ، لما يتمتع به من أدوات علمية ، وملكة فطرية ، ومثابرة جديَّة ، مكَّنته من التنويه – في مقدمته المقتضبة – بمرتبة النظم وعظم فائدته ، وسلامة أسلوب الناظم ونظمه من العيوب التي تصيب النظم ، ووضوح العبارة ، وحسن الأسلوب ، وجزالته ، وجمال العرض ، وإحكام الترتيب ، والتنسيق بين موضوعاته ، ثم ذكر منزلة الناظم العلمية ، ومنزلة صاحب المتن المنظوم ، ومعاصرتهما ، مما يعتبر ميزة للنظم يتميز بها عن غيره ، كما قام بمقابلة نسخ المخطوطة ، وأثبت الفروق بينها في الهوامش ، وشرح الألفاظ الغريبة ، وضبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط ، وعرَّف المصطلحات التي لم يُعرِّفها الناظم . وقد وُفِّقَ في ذلك – ولله الحمد – كما هو

ظاهر في تعليقاته ، وتقديمه لهذا النظم ، وهذا ما يتعلق بفعل المحقق وفقنا الله وإياه .

أما ما يتعلق بالنظم ، فإن العلم يَشْرُفُ بحسب موضوعه ، ثم بمنزلة المؤلف ، وإذا كان موضوع هذا النظم « **نظم نخبة الفكر** » هو مصطلح الحديث – الذي يعتبر ميزاناً يوزن به الحديث حتى يعرف الصحيح منه من السقيم ، فتبني الأحكام على الصحيح ، ويُرَدُّ السقيم ، فلا يُبْنَى عليه حكم ، ويعرف به درجات الصحيح حتى يقدم الأصح على الصحيح عند التعارض ، إلى غير ذلك من فوائد علم المصطلح . وكان مؤلف أصل هذا النظم هو شيخ الإسلام في عصره بدون منازع ، وكل من جاء بعده عالة عليه في هذا الشأن – الحافظ ابن حجر العسقلاني – على مقدار هذا المصنف ، وشرفه على غيره من العلوم التي تتعلق بالسنة ، ومنزلته بين العلوم الشرعية ، وخاصة ما كان في هذا الشأن منها .

وقد بدأ الكتاب « المنظوم » بتعريف الخبر المتواتر ، وشروطه ، وما يفيده من العلم ، ثم عَرَّفَ الغريب ، وأقسامه ، وأنواع الغرابة ، ثم ذكر العزيز والمشهور ، ثم بيَّن أنها من أقسام الآحاد حيث إن الحديث إمَّا متواتر ، وإمَّا آحاد ، ثم ما يفيده خبر الآحاد ، ثم قسَّمه إلى مقبول ، ومردود ، وما يعرف به كل من المقبول ، والمردود ،

ودرجاتهما ، ثم عرَّفَ الشذوذ وأنواعه ، وزيادة الثقة ، والمتابعات ، والشواهد ، والاعتبار ، وطرق معرفته ، ثم تقسيم الخبر إلى : محكم ، ومختلف ، وما يمكن الجمع بينه ، وما لا يمكن ، وما يتعلق بذلك الترجيح ، والنسخ ، ثم ما يُرَدّ من الآحاد ، وسبب ردِّه ، ثم تقسيم الخبر من حيث انقطاع السند إلى : معلق ، ومعضل ، ومرسل ، ومنكر ، ثم المتروك ، والمكذوب ، والمدرج ، والمقلوب ، والمضطـــرب ، والمصحف ، والمحرف ، ورواية الحديث بالمعنى ، ثم تقسيم السند إلى : مرفوع ، وموقوف،ومقطوع ، وعالي ، ونازل ، ومساوي ، وموافق ، ودرجات ذلك . ثم تقسيم الرواية إلى : رواية الأصاغر عن الأكابر ، ورواية الأكابر عن الأصاغر ، ورواية الأقران عن بعضهما ، ورواية الأبناء عن الآباء ، ورواية الآباء عن الأبناء ، والسابق ، واللاحق ، والمهمل ، والمسلسل ، ثم تقسيم صيغ الأداء ، وترتيبها ، ثم العنعنة ، والكتابة ، والمناولة ، والإجازة ، ومراتب ذلك ، والمتفق ، والمفترق ، والمؤتلف ، والمختلف ، والمتشابه ، ثم الدراية ، والرواية ، ثم التعديل ، والتجريح ، ومراتبهما ، وأيهما يقدم عند التعارض ، والتزكية ، وما يكفي فيها ، ومن المعتبر في ذلك ، ثم ما يتعلق بالنسب ، والكنى ، والمولى من أعلى ، والمولى من أسفل ، والمولى بالحلف ، والإخوة ، والأخوات ، وما يختص بالطلاب ، والشيوخ من الآداب ، ووقت سن التحمّل ، وصفة

تحصيل الحديث ، والرحلة إليه ، وصفة التصنيف فيه ، وهي : إما على الأبواب أو العلل ، أو الشيوخ ، أو على الأسانيد ، إلى غير ذلك من أغراض التأليف ، وأصنافه .

وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

كتبه

الدكتور / محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

المدينة المنورة ـ ٢٢ / ٧ / ١٤١٤ هـ

بســم الله الرحمـن الرحيم

مقـــدمـة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنَا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهَد أن محَمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحَابه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإن المختصر الموسُوم بنخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام العلّامة شيخ الإسلام شهَاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – رحمه الله رحمة واسعة – من أجَلّ وأنفع ما ألف في علم المصْطَلح ؛ فهو مع صغر حجمه ووجَازة ألفَاظه وقلة عباراته قد جمع مهمَّات هذا الفن وقرَّب قَصِيَّهُ وذلَّل مُستَعصيَه ؛ لذلك فقد اشتغل به أهل العلم وتلقَّوهُ بالقبول ، وجعلوه عُمـدة

لهم في تحصيل هذا العلم وقاعدة يؤصلون عليهَا فهمهم له .

ولما كان النظم أسرع علوقاً بالأذهَان فقد نظم النخبة طائفة من العلماء منهم الإمام الأديب المحدث محمد كمال الدين الشُّمُنِّي في هذه المنظومة التي نقدم لهَا ، وقد تميز نظمه – رحمه الله تعالى – بسمَات تجعله – في نظري – أولى بالحفظ والتدريس من غيره . ومن تلك السمات :

١ ــ سلامته في الغالب مما شذ من الزحافات وعيوب القوافي .

٢ ــ وضوح عباراته وخلو ألفاظه من الغريب المشكل في الجملة .

٣ ــ جمال الأسلوب ورصانته .

٤ ــ حسن العرض والترتيب من غير تداخل وخلط أو لِفٍّ ونشر مشوَّش مما يعين على سرعة الفهم والحفظ .

٥ ــ منزلة الناظم العلمية ومعاصرته للإمام ابن حجر – رحمه الله تعالى – .

كل ذلك كان دافعاً للاهتمام بهذه المنظومة وإخراجهَا من عالم المخطوطات إلى عالم المطبوعات بعد :

١ ــ مقَابلة نسخها وإثبات الفوارق بينهَا على هوامش المنظومة .

٢ ــ اختيار اللفظ المحقق للمقصود والمَناسب لقواعد علم العروض .

٣ ــ شرح ما قد يشكل من ألفاظها وعباراتها ، وقد أخذت جل ذلك من شرح ابن الناظم الآتي ذكره مع بعض التصرف .

٤ ــ ضبط ما يحتاج إلى ضبط بالحركات .

* * *

التعريف بالناظم

هو الإمام محمد بن محمد بن حسين بن علي بن يحيى ابن محمد بن خلف الله بن خليفة التميمي الشمني بضم المعجمة والميم ثم نون مشددة نسبة لمزرعة ببلاد المغرب أو لقرية بها السَّكندري ثم القاهري المالكي ولد سنة ٧٧٦ هـ وتوفي بالقاهرة ليلة العشرين من ربيع الأول سنة ٨٢١ هـ كان – رحمه الله تعالى – محدثاً فقيهاً أصولياً صنف في الحديث وقال الشعر . من آثاره:

ـ شرح نخبة الفكر .
ـ نظم النخبة .
ـ نظم نخب الطرائف للفيروزآبادي[1]

* * *

(١) انظر ترجمته في هدية العارفين للبغدادي ٢ / ١٨٣ ، ومعجم المؤلفين لكحالة ١١ / ٢٠٨

نسخ المنظومة :

ولقد اعتمدت في تحقيق نص هذه المنظومة على ثلاث نسخ تحصلت عليها من مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية وهذه النسخ هي :

الأولى : ورمزت لها بحرف « م » كتبها محمد موسى ابن عمران المقري سنة ٨٥٠ هـ يوم الأربعاء التاسع من محرم ، وهذه أقدم النُّسخ الثلاث .

الثانية : ورمزت لها بحرف « ح » كتبها حسن الحجازي البدري الأزهري يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر شوال سنة ١١٠٧ هـ ، وهذه النسخة عبارة عن شرح للمنظومة بعنوان « العالي الرتبة شرح نظم النخبة » لابن الناظم أحمد بن محمد الشمني و كتبت فيها أبيات المنظومة بخط متميز عن خط الشرح ، وقد أشار إلى هذا الشرح الإمام السيوطي عند ترجمته لابن الناظم حيث قال : « وصنف شرح المغني لابن هشام وحاشية على الشفاء وشرح مختصر الوقاية في الفقه وشرح نظم

النخبة لوالده »[1] .

الثالثة : ورمزت لها بحرف « ق » كتبت في ربيع الأول سنة ١١٣٨ هـ ولم يشر فيها إلى اسم كاتبها[2] .

هذا ولا يفوتني بعد حمد الله تعالى أن أشكر كُلَّ من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وأخصُّ منهم الأخ حسن حميتو الذي تولى إعادة كتابة هذه المنظومة وتصحيح ما فاتني من الأخطاء .

ونسأل الله تعالى أن ينفع بها طلبة العلم ويجعلها لهم خَيْر عَون على الفَهم والتَّحصيل .

والحمد لله الذي بنعمتِهِ تتم الصالحات .

وكتبه **محمد بن عمر سماعي الجزائري**

المدينة النبوية في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة

سـنة ١٤١٤ هـ

---

(١) انظر بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ / ٣٧٥ .

(٢) وأرقام هذه المخطوطات بمكتبة الجامعة الإسلامية – قسم المخطوطات – على الترتيب : ٤١٩٩ / ف ، ٨٥١ / م ، ٤٣٢٢ /ف .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمـدُ للهِ العـلَيم القـادرِ
مرسل سَيد الأنام الحَاشرِ[1]
يُبَشِّـرُ المطـيعَ بالثَّـوابِ
ويُنذِرُ العَـاصـيَ بالعقَـابِ
صـلَّىٰ وسَـلَّم عليـهِ اللّهُ
مَـا نطِـقَتْ بذكـره الأفـوَاهُ
وبعْدُ فاعلمْ أنَّ نُخْبَةَ الفِكَرْ
أجَلُّ مَا صُنِّفَ في عِلِمِ الأثَرْ
قد جَمعتْ أَنواعَ هـٰذا العلمِ
وقـرَّبتْ قَصِـيَّه للفَهـمِ[2]
فـاللهُ يجزى مَنْ لها قد صَنَّفَا
أعظَمَ ما جَزىٰ به مُصنِّفَا[3]

(١) فِي « م » العظيم القادر ، وفِي « ح » العليٌّ القادر .
(٢) القَصِيُّ : البعيد يقال : قصا المكان يقصُو قُصُوّاً بضمتين
(٣) في « م » أفضل ما ، في « ق » ما جازى .

فاخْتَرتُ نَظْمَ دُرِّها المنثـورِ

في سِلْكِ هـٰذا الرَّجَزِ المشطورِ(١)

فقلتُ عَائذاً بذي الجَلالِ

مِن خَطأٍ في الفعْلِ والمقَالِ:

الخبرُ الَّذي يَكُـونُ يُنـمَىٰ

مِن طُرقٍ وقد أفادَ العِلْمَـا(٢)

ذاك الذي بالمتواترِ عُـرِفْ

وشرطُهُ عندَ أُولي العلمِ أُلِفْ

أن يَبْلُغَ الجمعُ الذي قد نقَلَهْ

حَدّاً يُحيلُ العُرفُ أن يفتَعِلَهْ(٣)

---

(١) السِّلك : بكسر المهملة الخيط ، والرجز أحد بحور الشعر ، والمشطور منه ما حذفت بعض تفعيلاته .

(٢) يُنْمىَ : بضم أوله وفتح ما قبل آخره أي يسند ويروىٰ .

(٣) في « ق » يحيل الرأي . ويفتعل الإنسان الكذب يختلقه .

وان يرى مستنِدا في النقـلِ

للحِسِّ لا إلى الدَّليلِ العقْلي

فإنْ يَكن ثَمَّ طِبَاق يُشترطْ

فيها اسْتِوَاءُ الطَّرَفيـنِ والـوسَطْ[١]

والعِلْمُ حَاصِلٌ بهِ ضَرورهْ

ومَالَهُ مِنْ عِدَّةٍ مَحصُورهْ[٢]

وما يكونُ قَدْ رَواهُ شخْصُ

فهْوَ الَّذِي باسْمِ الغَريبِ خَصُّوا

ثُمَّ الغرابةُ إذا تكُونُ

في أصْلِ إسنَادٍ لنا تَبيـنُ[٣]

---

(١) الطباق : جمع طبقة وهي اصطلاحاً جماعة اشتركوا في السن ولقاء الشيوخ .

(٢) يعني أن عدد التواتر ليس له حد معين بل ما زاد على الأربعة وأفاد العلم فهو صالح على القول الأرجح .

(٣) أصل الإسناد : طرفه الذي فيه الصحابي ، وتبينُ : أي تظهر ، والمراد أن الغرابة إذا كانت في أصل الإسناد أو في أصله ومن روى عنه أو في أصله واستمرت في أكثره أو جميعه سُمِّيَ ذلك الحديث بالفرد المطلق .

فَهْوَ بِفَرْدٍ مُطْلَقٍ قَد شُهِرَا
وإن تكن في غَيرِ أصْله تُرَىٰ
فهْو المقُولُ فيهِ فردٌ نِسْبي
نَحْو تفرَّدَ بِهٰذا الشَّعْبيْ
وَمَا يكُونُ قد رَواهُ اثنَانِ
فهْوَ العَزيزُ عندَ أَهْلِ الشَّانِ
ومالَهُ منَ الرُّواةِ أكثرُ
مِنْ راويَيْنِ فَهُوَ المُشْتَهِرُ
وماعَدا الأَولَ في الإِيرادِ
فإنَّه من خبرِ الآحَادِ
وهْوَ يُفِيدُ الظَّنَّ عندَ الجِلةِ
وقد يُفِيدُ العِلْمَ مَعْ قَرينةِ
وهْو إلىٰ المردُودِ والمقبُولِ
منقَسِمٌ عندَ أُولي المنْقُولِ
ويُعرَفُ المقبولُ مِنْ سِوَاهُ
بالبَحثِ عَنْ حَالِ الَّذي رَواهُ

فخَبرُ الآحادِ حَيثُ كَانَا

الوَصْلُ في إسنَادهِ اسْتبَانَا

بنَقْلِ عَدلٍ ضَابطٍ قد كَمُلاَ

ولم يكُنْ عِندهُمْ مُعَلَّلاَ

ولا يُرىٰ الشُّذُوذُ مِنْ صفَاتِهِ

فهْوَ الصَّحِيحُ عندَهمْ لذاتِهِ

وهُو ذُو تفاوُتٍ في الصِّحَّةِ

بقَدْرِ ما ينَالُه من قُوَّةِ[1]

لذاكَ مَارَوىٰ البخَاريْ قُدِّمَا

ثُم الذي له القُشيْرِيْ قَدْ نَمَى[2]

---

(١) في « ق » و « ح » وذاك ذو تفاوت في الصحة .

(٢) في « ق » كذاك ما روى البخاري – وهو تصحيف – والبخاري والقشيري بإسكان ياء النسبة لضرورة الوزن

ثُمَّتَ ما كَانَ على شَرْطِهِمَا
ثمَّ على شَرَطِ البُخَارِيْ عُلِمَا[1]
ثم على شَرْطِ القشيريْ مُسْلِمُ
ثمُ على شَرْطِ فتـىً غيرهِـمُ[2]
وجاءَ حُسْنُه على مَـراتبِ
بكُلهَا يُحتَجُّ في المطَـالبِ
وما يكُون قد أتىٰ من طُـرُق
فإنَّهُ إلى الصَّـحيحِ يَرتَقـي
وإن تَجِـدْ قـولاً لهم يلوحُ :
هـٰذا حديثٌ حَسنٌ صَحِيحُ[3]

---

(١) ثَمَّت : حرف عطف لحقتها التاء قالوا ولا تكون إلا في عطف الجمل.
(٢) الضمير في « غيرهم » يعود إلى البخاري ومسلم - رحمهما الله تعالى - وجمع الضمير تعظيماً لهما وللقافية ، ثم لك في « مسلم » الإتباع فتجره مع كسر ميم الجمع في « غيرهم » ولك القطع فترفعه مع ضم ميم الجمع في « غيرهم » .
(٣) يلوح يقال لاح النجم إذا بدا وظهر ويعني به قول الترمذي هذا حديث حسن صحيح .

فإنْ يكـن فَـرْداً فَـلِلتَّرَدُّدِ

فِي ذٰلك النَاقِـلِ ذِي التَفـرُّدِ[1]

وإن يكُنْ ليسَ بِفَرْدٍ ثُقِفَـا

فباعتبَارِ سَنديْنِ وُصِفَـا[2]

ويُقـبَلُ المـزيدُ مِمَّنْ يُوثَـقُ

إن لم يُنَـافِ مَا رواه الأوْثَقُ

وإن يكُن خَالفَ عَدْلٌ مَنْ هُوْ

بالحفظِ والإتقَـانِ أوْلَىٰ منهُ

فما رَوىٰ الأَوْلَىٰ هُوَ المحفـوظُ

والغَيرُ شَاذٌ عِندَهُمْ ملفـوظُ[3]

---

(١) في « ح » في ذلك النقل لدى التفرد .

(٢) ثُقِفَا : بالبناء للمفعول مع ألف الإطلاق أي وُجد .

(٣) شاذٌ : بتخفيف الذال المعجمة للوزن وملفوظ أي مطروح غير معتبر .

وإن يُخَالفِ الضَّعِيف الارجَحَا
فَسَمِّ بِالمعْرُوفِ مَا قدْ رُجِّحَـا
وذلكَ المرجُوحُ فَهْوَ المنْكَرُ
وليسِ يُحْتَجُّ بِمَا يُسْتَنكَـرُ
وَإنْ وَجدتَ رَاوياً في الكُتْبِ
مُوافِقاً لِلفَردِ أعْني النِّسْبِيْ
فهْو الَّذي يُعْـرفُ بالمتابعَـهْ
وَهْيَ لتقْـويَةِ ذاكَ نَافِعَـهْ
وإن تَجِـدْ مَتْناً بمـعناهُ وردْ
فسَمِّهِ الشَّاهِدَ إذْ لَهُ عضَدْ[1]
وَالاعتبَارُ سَبْرُ طُرْقِ الخَبرِ
لِتَابِعٍ أو شَـاهِدٍ مُعْـتَبَرِ[2]

(١) عضَد : من باب نصَر أي أعانه .
(٢) في « م » لشاهد أو تابعٍ معتبرِ . والاعتبار مصدر اعتبرتُ الشيء إذا نظرت إليه وراعيت حاله والسبر المراد به هنا الجمع .

ثُمَّتَ مَا يُقْبَلُ حَيْثُ يَسْلَمُ
من المَعَارِضِ فذَاكَ المُحْكَمُ
فإنْ يكُن عَارضَهُ مُمَاثِلُهْ
والجَمعُ مُمْكِنٌ لمَنْ يُحَاولهْ
فسمِّهِ مُختَلِفَ الأَخبَارِ
وإنْ تَعَذَّر علَىٰ الأَحبَارِ[1]
الجَمعُ لكنْ عُلِمَ التَّارِيخُ
فَالمُتقَدِّمُ هُوَ المنسُوخُ
وَمِلْ إلى التَّرْجِيحِ إنْ يكنْ جُهِلْ
وعندَ فَقْدِ الكُلِّ لِلوَقْفِ انتَقِل
ثُمَّتَ مَا رُدَّ من الآحَادِ
إمَّا لِسَقْطٍ أَوْ لطَعْنٍ بَادِي[2]

---

(١) في « ح » وإن تعذر على الأخيار . والحِبْرُ بكسر الحاء ويفتح على لغة هو العالم سمِّي كذلك لكثرة كتابته بالحبر .

(٢) بادي : اسم فاعل من بدا أي ظاهر .

فالسَّقْطُ في إسْنَادِ مَتنٍ إنْ يَقِفْ
من أوَّلٍ فبالمُعَلَّقِ عُـرِفْ[1]
وإنْ بإثْـر تَـابِـعٍ تَـراهُ
والمـتنُ مَـا يَرفـعُـهُ سِـوَاهُ[2]
فذٰلك الذي يُسمَّىٰ مُرسَـلا
وإن تجْدْهُ بينَ طَرْفَيْهِ انْجَلَى[3]
بوَاحـدٍ فسَـمِّهِ مُنقَطـعَـا
أو كَانَ باثْنَينِ فَفَوْقُ وقَعَـا
معَ التَّوالي فادعُهُ بالمُعضَلِ
ثم السُّقوطُ منهُ مَا قدْ ينجَلي[4]

---

(١) في « ح » من أوَّلٍ فذا معلَّقٌ عُرِفْ .

(٢) في « ح » والمتن قد يرفعُه سواه .

(٣) طرْفيه : بإسكان الراء للوزن تثنية طرف ، يعني أن المنقطع هو الذي حُذف من بين طرفي إسناده راوٍ واحد سواء كان الحذف في موضوع واحدٍ أو أكثر .

(٤) المُعضَل : بفتح الضاد من أعضله إذا صيرَّ أمرَه مُعضلا .

يُدركُهُ مُرِيدُ الاطِّلاعِ
بِعَدمِ اللقَاءِ والسَّمَاعِ[1]

من أجْل ذا احتيج إلى التاريخِ
فَمنهُ تبدو صِفَةُ الشُّيوخِ

وقد يَكونُ خَافياً فَلا يَقِفْ
عليهِ إلاَّ مَنْ بحِفْظٍ متَّصِفْ

فَما بِه يكونُ ذاكَ جَاءَا
بصيغةٍ تحْتَمِل اللقَاءَا

مِن ذي لُقِيٍّ فَازَ بالمأمُولِ
فَهْوَ المُدَلَّسُ مِنَ المَنقُولِ[2]

ومَا بِهِ الخفَاءُ أيضاً حَصَلا
بِمَا يَكونُ لِلّقَا مُحْتَمِلا

---

(١) في « ق » مزيد الاطلاع .
(٢) اللّقِيّ : بضم اللام وكسر القاف وتشديد الياء مصدر لَقِيَ .

فَمنْ يَكُونُ لِمُعَاصرٍ نَمَىٰ

ومَا لهُ بهِ لقَاءٌ عُلِمَا[1]

فالمُرْسَلُ الَّذي خَفِيْ إِرْسَالُهُ

وما اختفى عَنْ حَافظٍ مِثَالُهُ

والطَّعنُ إِنْ يكنْ لِكِذْبِ الآثِر

وظهـرَتْ قَرينـةٌ للنَّاظِـرِ[2]

تُشـعِرُ أنَّ مَـارُويْ مَصْـنُـوعُ

فذلكَ المَرْوِيْ هوَ الموضوعُ

وإن يكـنْ لكونـهِ مُتَّهَمَـا

فسَمِّ بالمتْـرُوكِ مَالَـهُ انتَمـىٰ

وإن يَكُـنْ حُصُولـه لكثرةِ

غَلـطٍ أو لِفسْقٍ أوْ لغَفْلَـةِ[3]

---

(١) في « ح » ممن يكون لمعاصر نمىٰ .
(٢) الآثر : اسم فاعل من أثرت الحديث بغير مد أي ذكرته عن غيري .
(٣) في « ح » بكثرةِ .

فذٰلك المُنكَر عندَ طائفَهْ
وقد يَكُونُ الطَّعنُ للمخَالفهْ
أو سُوءِ حِفْظِهِ أو الجهَالةِ
بحالِهِ أو وَهْمٍ اوْ لبَدْعَةِ
أمَّا المخَالفةُ إن كانت تُرَىٰ
لكَونِ رَاوٍ للسِّيَاقِ غَيَّرا
فسَمِّه بمُدرَجِ الإسنَادِ
أوْ لِازْدِيَادٍ حَلَّ في إسْنَادِ
فذٰلك المَزيدُ في المُتَّصِلِ
مِنَ الأسانيدِ لدَى المُحَصِّلِ
أو خَلْطِ مَرْفُوعٍ بِمَتْنٍ قَدْ وُقِفْ
فهْوَ الذي بِمُدْرَجِ المَتْنِ عُرِفْ
أو كونهِ أُخِّر أوْ قَدْ قَدِّمَا
فَذٰلِكَ المَقْلُوبُ عندَ العُلمَا

وإن تكنْ لِكَونِ رَاوٍ بُدِّلاَ

بغـيرهِ وَ لا مُرجِّـحَ انْجَـلىٰ

فَهْوَ الَّذي بالاضْطَرابِ وُسِمَا

يُفْعَلُ لامتحَانِ حِفْظِ مَن نَمى[1]

وإن بتَغْييرِ الحروفِ قَدْ بَدَتْ

ومنهُ صُورَة السِّيَاقِ قد خَلَتْ[2]

فإن يكن بالنَّقْطِ فالمصَحَّفُ

وإن يكنْ بالشَّكْلِ فالمُحَرَّفُ

ولا تُجزْ تغْيير مَتْنٍ وَرَدَا

بنقْصٍ اَو مُرَادِفٍ تَعَمُّدَا

إلاَّلِمَنْ يكُونُ ذَا عِرفانِ

بمَا بِهِ إِحَالَةُ المَعَـانِي

---

(١) في « ق » من سما ، ويَنمى الحديث أي يرويه .

(٢) في « ق » و « م » وإن لتغيير الحروف .

وإن تُرِدْ مَعْنَى الحَدِيثِ يَنْجلي
فَافْهَمْ غَرِيبَهُ ومَعْنَى المُشْكِلِ
ثُمَّت سُوءُ الحِفْظِ إنْ يَكُن طَرَا
فذُ واخْتِلَاطِ مَنْ لَهُ قَدِ اعْتَرى[1]
وإنْ يكن لديهِ لَازماً غدا
فذلَك الشَّاذُ على رأيٍ بَدا
وإن تَجِدْ مُعْتَبَرًا قد تَابَعَا
شَخْصاً غدا التدليسُ منه وقعَا[2]
أو مَنْ يكونُ حفظُه قد سَاءَا
أو الَّذي الإرِسَالُ منهُ جَاءَا[3]
أو من يكونُ حالُه قد جُهِلا
فاحكُمْ بِحُسْنِ مَالَهُ قَدْ نَقَلا[4]

---

(١) طرا : بألف في آخره مبدلة من همزة لأجل النظم يقال طرأ عليهم أتاهم من مكان أو خرج عليهم منه فجأة واعتراه أي غشيه .

(٢) في « ق » على التدليس منه وقعا . (٣) في « ق » ومن يكون حفظه

(٤) في « ق » و « م » فاحكم بحسن حاله .

ثُمَّ الجَهَالَةُ تكُونُ إِمَّا
مِنْ كونِهِ صَارَ كثيرَ الأَسْمَا
فربَّما سُمِّيْ بغَيْر مَا اشْتَهْر
لغَرضٍ وذَاكَ تدليسٌ ظَهَرْ[1]
أو كونِه قد قَلَّ مَالَهُ نَقَلْ
فَقَلَّ مَنْ يَكُون عَنه قد حَملْ
أو كَونِه مَا سُمِيِّ اختصَارا
فمِنْ قَبيلِ المُبْهَمَاتِ صَارَا
وليسَ مَن أُبْهِمَ بالمقبُولِ
ولو أتَىٰ بِصيغَةِ التَّعْدِيلِ
ومَن يُسَمَّ منْهمُ ومَا يُرَىٰ
عنهُ خِلاَفُ واحِدٍ قَدْ أثَرَا[2]
فذاكَ بِالمجْهُولِ عَيناً وُسِمَا
وإنْ يكنْ فَوقَ امْرِيءٍ عَنه نَمىٰ

---

(١) في « ق » فربما يُسمَّى .
(٢) في « ق » و « م » ومن تسمَّى .

ولم يكــنْ توثيقُــه قــد عُرِفــا

فذاك بالمَجْهول حَالاً وُصِفَا

والوهْمُ إن لاحَ بجَمِع الطُّرْقِ

وبالقرائن لأهْلِ الحِذْقِ[1]

فمَا بَدا بهِ مِنَ المنقُــولِ

هُوَ الذي يُعَرفُ بالمَعْلُولِ

وكل مَن يُكْـفَرُ بابْتِـداعِ

رُدَّ حَـدِيثُه بِـلا نِزَاعِ

أَوْلَا ولكْن فِسْقُه بهِ حصَلْ

ومَا دَعَا النَّاسَ لمالَهُ انْتحَلْ[2]

فليسَ مِن حَــدِيثهِ يُـرَدُّ

إلا الــذي لِـرَأْيه يَشُـــدُّ

---

(١) الحذق مصدر حذق من باب ضرب إذا مهر .

(٢) في « ق » ولكن فسقه ثمَّ حصَل ، وانتحل فلان مذهب كذا أي انتسب إليه .

وَمَا مِنَ القَولِ عَن النَّبيْ نُقِلْ
والفعْلِ والتقْريرِ للَّذي فُعِلْ
بالسَّنَدِ الموصُولِ في الرِّوَايةْ
إلى النَّبيْ تَصْريحاً أو كِنَايةْ[1]
فذَاك بالمْرفوع عندَهُمْ سُمِي
فإنْ يكنْ عَن صَاحبٍ ذَاك نُمِي
وهْو الذي في حَالة الإسلامِ
لَقَدْ لَقِيْ المبعوثَ للأنَامِ[2]
ومَاتَ مُسْلماً وَلَوْ منه وَقعْ
خلاَلَ ذَلكَ ارتدَادٌ وارتَفَعْ[3]
فذلكَ الموسُومُ بالموقُوفِ
وإنْ نُمِيْ عن تَابعٍ مَعْروفِ

(١) في « ق » و « ح » صريحاً أو كناية .
(٢) في « ح » فقد لقي .
(٣) في « ح » خلاف ذلك .

وهَوْ المُلاقيْ مُسْلماً ذَا صُحْبةِ

ومَاتَ مُسْلماً ولو عَنْ رِدَّةِ

فذلكَ المقطُوعُ عِندَ النَّقَلَهْ

كَمْ فيهِ مِن فَائدةٍ مُحَصَّلَهْ

وماعَدا المرفوعَ مِمَّا أُثِرَا

فذلكَ الذي يُسمَّىٰ الأثَرَا[1]

وسَمِّ مُسنَداً من المنْقُولِ

مرفوعَ صَاحب إلى الرَّسُولِ

بسَنِدٍ مُتَّصِلٍ في الظَّاهِرِ

ومَا انقِطَاعُه الخَفِيْ بضَائِرِ[2]

والسَّنَدُ الذي يَقِلُّ عَددُ

رجالِهِ من غَير نَقْصٍ يُوجَدُ

---

(١) أُثِرا : بضم الهمزة وكسر الثاء المعجمة مبني للمفعول وقد تقدم معناه .

(٢) في « ق » و « م » لسند متصل ، وضائر بضاد معجمة اسم فاعل من ضاره يضوره ويضيره ضيرا وضورا أي ضره .

فإنْ يكنْ إلَىٰ النبيِّ يَرتَقِي

فهْو المُسمَّىٰ بالعُلوِّ المطْلَقِ

أوْلإمَامٍ عُمدةٍ كالشَّعْبِي

فسَمِّ هٰذا بالعُلوِّ النِّسْبِي

وذَا الموافقَةُ فيـهِ لائحَـهْ

وهـٰكذا البدَلُ والمصَافحـهْ

كذا المسَاوَاةُ لِشخْصٍ يُعْرَفُ

فمن رَوىٰ مَا قد رَوىٰ مُصَنِّفُ

لا مِن طَرِيقهِ وَلكـنْ وافقَـــهْ

في شيخِـهِ فهـذهِ المُوافَقَـــهْ

فإن يكُنْ في شَيخِ شَيخِهِ حصَلْ

لَه التوافقُ فذٰلك البدَلْ

وإن يكُنْ إسـنَادُهُ معْ سَنَدِ

ذَاك المصَنِفِ استَوى في العدَدِ

فبالمسَاواةِ لديهمْ عُرِفَا
فإن يُسَاوِ شيخُك المصَنِّفَا

فَهْوَ الذي يُعرَفُ بالمصَافحَهْ
إذْ أنت كالذي به قد صَافحَهْ[1]

والسَنَدُ النازِلُ مَا قد كَثُرتْ
فيه الوسَائطُ التي قد نَقلَتْ

وذاكَ لِلعَالي مُقَابلاً يُرَى
فإن يكُ الرَّاويْ وَمنْ قَدْ أَثَرا[2]

عنهُ تشَاركَا مَعاً في السِّنّ
وفي مُلاقَاةِ شيُوخِ الفَنِّ

---

(١) في «ق» و «م» وهو الذي، والمصافحة: هي استواء إسناد راو في حديث مع إسناد مصنف فيه بأن يكون من شيخ ذلك الراوي إلى منتهى الإسناد مثل ما بين ذلك المصنف إلى منتهاه من العدد وسمى مصافحة لأن ذلك الراوي كأنه لقي ذلك المصنف وصافحه بذلك الحديث.

(٢) في « ح » للعالي مطلقاً مقابلا يرى، وفي « ق » فإن يك الراوي الذي قد أثرا .

فذاكَ بِالأقرانِ مِنهمْ وسِمَا

وإنّ وجَدتَ كُلَ شخصٍ منْهُمَا

رَوىٰ عنِ الآخرِ فَـالمـدبَّجُ

وبَابُ أمثَالٍ لـه لا يُرتَـجُ[1]

وإن تجدْ مِنَ الرواة رَجُـلا

عمَّـن يكـونُ دونَهُ قـدْ نَقَلا

فــذاك من رِوَايـةِ الأكـابرِ

عن بعضِ أشْيَاخٍ لهمْ أَصَاغِرِ

ومـنهُ الآباءُ عـنِ الأبنَـاءِ

وعكسُـهُ وهْـوَ كَثيرٌ جَـائِي

ومنـهُ مَنْ يكـونُ عن أبيـهِ

عن جَدّهِ جَاءَ بمَا يَرويــهِ

---

(١) في « ق » و « م » وباب أمثاله لا يرتج ، ولا يرتج أي لا يغلق .

(٢) في « ق » عن بعض أشياخ له أصاغر .

وإنْ تَجِدْ تباعُداً قد وَقعَا

بينَ وفاتَيْ رجُلينِ سَمِعَا

من واحِدٍ يكونُ غيرَ مُبهَمِ

فذا بسَابق ولاحِقٍ سُمِي

وإن تَجِدْ بعضَ الرُّواة يَنْمِى

عن رجُلينِ اتفَقَا في الِاسْمِ

ولم يكن جَاءَ بشيءٍ يَفْصِلُ

فباختصَاصِه يَبِينُ المهْملُ[1]

والشَّيخُ إنْ أنكرَ ما قد أثَرَهْ

جزماً فلا يُقْبَل مَا قد أنكَرَهْ

وإن يكن بصيغةٍ تَحْتَمِلُ

فإنَّهُ على الأصَحِّ يُقْبَلُ

---

(١) يَبِينُ : بفتح أوله أي يظهر .

وأيُّ إسْنَادٍ تَرى رِجَالَهْ
تتابَعُوا في صيغَةٍ أو حَالَهْ
فهْو المسَلسَلُ مِنَ الحَديثِ
وَصِيَغُ الأداءِ والتَّحْديثِ
إذا أَردتَ نَقْل مَا سمِعْتَهُ
مُنفَرِداً في لفظِ مَنْ لقِيتَهُ[1]
فقُلْ سَمِعْتُ أو فقُلْ حَدَّثَني
لكنْ سَمِعتُ يَا أخا التَّيَقُّنِ
أَصْرَحُ عندَ بَعضِهِمْ وَأوْلىٰ
فيمَا لهُ سَمَّعَ حَال الإمْلاَ
وإن يكُن شَخصٌ قَرا عَليهِ
وأنتَ مُصْغٍ يَا فَتى إِلَيْهِ[2]

---

(١) في « م » منفرداً عن لفظِ .
(٢) قرا : بألف في آخره مبدلة من همزة لأجل النظم .

فقُل : قُرِيْ عَلىٰ فلانٍ وأنَا

مُستَمِعٌ إليهِ أوْ أخبَرنَا[1]

وإنْ تكن عليهِ قدْ قَرَأتَا

مُنفَرداً فقُلْ إذَا رَويْتَا

قرأتُ أو ياصَاحِ قلْ أخبرني

وفي الإجَازةِ فَقُل أنبَأني

ولفظ أنبَأَ كَلفظِ أَخْبَرَا

عِندَ سِوَىٰ مَنْ عَصرُه تَأخرا

أجَازني فلانٌ أوشافَهَني

والمتأخرون جاءوا بِـ «عَنِ»

واحْمِلْ علَى السّمَاعِ ما قد عَنعِنَا

مَن لم يكن مُدَلِّساً وأمْكنَا

---

(١) في « ق » فقل قرا ، و « قُري » بياء في آخره مبدلة من همزة لأجل النظم .

لِقَاؤهُ وقيلَ بَلْ يُشتَرطُ

ثبوتُهُ واخْتَارَهُ مَنْ يَضْبِطُ[1]

وأطْلَقُوا فيما يكُون كَاتَبَهْ

شَيْخٌ به أخبرَنَا مُكَاتَبهْ[2]

وفي الذي يكونُ شَيخٌ شَافَهَهْ

لفظاً بهَا أخبرَنَا مُشَافَهَهْ

وفي الكتابِ قُلْ إليَّ قَدْ كتَبْ

والقَيد في أخْبرَنَا بهِ وَجَبْ

وفي المناولِة قُلْ نَاوَلَنِي

وائْتِ بقيد إن تَقُلْ أَخْبرني

وصُحِّحَتْ إن قُرِنَتْ بالإذنِ

نحوْ أجَزتُكَ وحدِّث عَنِّي

---

(١) الضمير في « ثبوته » عائد على اللقاء ، بمعنى إذا قال غير المدلس عن فلان وكان لقاؤه به ممكناً بأن يكون معاصراً له حُمل على السماع وهو مذهب الإمام مسلم وحكى عليه الإجماع .

(٢) في « ح » شيخ به .

وقَدْرُهَا عالٍ عَلَىٰ الإجَازةِ

والإِذنُ يُشتَرَطُ في الوِجَادَةِ

وفي الوِصيَّةِ وفي الإعْـلامِ

وفي الكتابِ لِذَوِي الأحْلامِ[1]

ولا اعتبَارَ بِالجميع إنْ وَضَحْ

خلوُّهَا مِنْ إذنـهِ علَـى الأصَحْ

وَلَا تُجِزْ إجَـازَةَ العُـمُـومِ

أو رجُلٍ مجْهولٍ اَو مَعْدُومِ

وإن يَكُن بَينَ الرُّواةِ وَقَعَـا

توافُقٌ في الِاسْمِ والأَبِ مَعَا[2]

لـكنَّ أَشْـخَاصَهُمُ تفتَرِقُ

فذلكَ المُتّفِـقُ المُـفتَرِقُ

---

(١) في « ق » و « م » لذوي الأرحام ، والأحلام جمع حِلم بكسر فسكون الأناة والعقل .

(٢) في « ح » وإن يكن من الرواةِ .

وإن تكنْ أَسَماؤُهُمْ تأتلفُ
خَطّاً وفي اللَّفظِ بهَا تَختلِفُ
فذلك المُؤتَلِفُ المخْتلِفُ
وإن يَكونوا في الأسَامي ائْتلفُوا[1]
لٰكنَّ في أسْمَاءِ الآبا اخْتلفُوا
أو كَانَ فيهِمْ عَكسُ هٰذا يُعرَفُ[2]
أو كانَ في النِّسْبَةِ الاشتبَاهُ
والِاسْـمُ والأبُ مَعـاً تَـرَاهُ[3]

---

(١) كذا في « ح » والموجود في « ق » و « م » :
وإن يكونوا في الأسامي ائتلفوا لكن في أسماء الآبا اختلفوا
فذلك المختلف المؤتلف ..... إلخ .
والظاهر أنه تصرف من النساخ والمثبت هو الموافق للأصل والمؤدي للمعنى .

(٢) الآبا : بحذف الهمزة الأولى ونقل حركتها إلى اللام وبحذف الهمزة الثانية لأجل النظم

(٣) الاسم : مبتدأ والأب عطف عليه وجملة تراه خبر عن مجموعهما والضمير المنصوب عائد عليه ويجوز أن يكون الاسم منصوباً بفعل يفسره « ترى » والأب عطف عليه أي ترى مجموعهما في كل من الراويين بأن يكونا متفقين لفظاً وخطَّاً .

فـذلِكَ الذي غَـدا يُسَـمَّىٰ
بالمتشَـابهِ أَجِـدْهُ فَهْمَـا[1]
وقد أتىٰ منهُ وممَّـا قـد خَـلا
عِـدَّةُ أنواعٍ لمَـنْ تَأَمَّـلَا
ووَجِّـهِ العَـزمَ إلَىٰ درايَـةِ
طـبَاقِ أهلِ العلْمِ والرِّوايَـةِ
مـعَ تَـواريـخِ مَـوالِيدِهُـمُ
ووَفَـيَاتِهِـمْ وبُلْـدانِهِـمُ[2]
ثُمَّتَ أحوَالهـمُ القَـائمـةِ
من ضَعفٍ اَو جهَالةٍ أَو ثِقَةِ[3]
ورُتبِ التَّعْـديلِ والتجْـريحِ
فإنَّهـا مِن آلـةِ التصـحَيحِ

(١) في « م » أجده مُسَمَّى وفي « ح » أجره مُسَمَّى . وأجده فعل أمر من (أجاد) .
(٢) في «ق» ومع وفاتهم. (٣) في «ق» و «ح» مَعْ ضعف أو جهالة

فأَسْوَأُ التَّجْرِيحِ أنْ يُعَبَّرَا

بأفعَلِ التَّفضِيلِ فيمَنْ أثَرَا

وبَعْدهُ كَذَّابٌ اَودجَّالُ

وأسهَلُ الجَرح إِذَا يُقَالُ

سَيِّءُ حفْظٍ لَيِّنٌ أَوْ فيهِ

أدنىٰ مقَالٍ لَاحَ خُذْ تَنْبِيهي[1]

وأرفَعُ الرُّتَبِ في التَّعْدِيلِ

ما قيلَ فيه أفعَلُ التَّفْضِيلِ

كَأوثَقِ النَّاسِ أَوِ الأنَامِ

وبعدَهُ تكريرُ لَفظٍ سَامِي[2]

كَثِقَةٍ ثِقَةٍ أَوْ ثبْتٍ ثِقَهْ

وأخْفَضُ المراتِبِ الموَثِّقَهْ

---

(١) في « ق » ، (م) أو في مقالٍ لاحَ للنَّبيه .

(٢) في « ق » و « م » والأنامِ .

مَا كَانَ مُشْعِراً بأنْ قَدْ قرُبَا
مِنْ أسْهَلِ التَّجرِيحِ عِندَ النُّجبَا
ويُقْبَلُ الواحِدُ في التَّزكِيَةِ
إنْ كان ذا مَعْرِفةٍ وخَبْرةِ[1]
وَقَدِّمِ الجَرحَ على التَّوثيق
إذا أتىٰ مُبَيِّنِ الطَّرِيقِ
من عَارِفٍ فإنْ يكُنْ مَا عُدِّلا
فإنَّهُ يُقبَلُ منْهُ مُجمَلاَ[2]
واعْنَ بكُنيةِ الذي قَدْ سُمِّيَا
وَباسْمِ مَنْ مِنَ الروَاةِ كُنِّيَا[3]
ومَنْ سُمِيْ بِكُنيةٍ ومَنْ غَدَتْ
له نَعُوتٌ أو كُنىٰ تعَدَّدَتْ
ومَنْ غَدا اسْمُ أبِهِ مُوَافِقَا
كُنيتَهُ أو كَانَ فيهَا وَافقَا

(١) التزكية : وصف الراوي بالعدالة . (٢) في « ق » مُسْجَلاً .

(٣) واعْن : بالمهملة أمر من العناية بمعنى الاهتمام وفيهن لغتان عَنَى وعُنِي قال الهروي : يقال عُنيتُ بأمرك فأنا مُعنّى بك وعنيت بأمرك فأنا عانٍ به .

كنيةَ زَوْجِهِ ومَن قَـدْ نُسِـبَا
إبْنَاً إلى مَن لمْ يكن لَهُ أبَا[1]
ومن غَدت كنيتُه فيهَا خفَـا
إن لم يُرِدْ، بذكْرِهَا مَا عُرِفَا[2]
وَمَنْ يكُونُ الاتِّفَـاقُ وقَعَـا
في الاِسْمِ واسْمِ الجَدِّ والأبِ مَعا
أو في اسْمِهِ وفي اسْمِ شَيخه ظَهرْ
وشَيخ شيخِهِ الذي عَنهُ أثَرْ
وَمَنْ غَدا اسْمُ شَيخِهِ مُسَاوِيـا
لاسْمِ الذي يكونُ عَنه رَاوِيَا
وما مِنَ الأَسْمَا غدا مُجَـرَّدا
وَمَا الذي يكونُ منها مُفـرَدَا
ومَا مِنَ الكُناءِ والألقَـابِ
يَكُـون مُفـرَداً أوِ الأَنسَابِ[3]

(١) في «ح» ومن غدا منتسباً، وفي «م» إلى سوى من لم يكن له أبا.
(٢) في « ح » ومن غدت نسبته .
(٣) الكناء بالمد لضرورة الوزن والأصل في جمع كنية كنىً مقصوراً .

وهـدهِ تكـون للمـنَازِلِ
مِـثْلَ انْتِسَـابِهِمْ إلى القبائِلِ
ومنهُمُ مَنِ انْتسَـابُه يَفِـي
إلى صنَائعَ لَهمْ أو حِـرَفِ
وَالاشْتبَاهُ والْوفَـاقُ جَـائِي
فيها كمَا يَجيءُ في الأَسمَاءِ
ورُبَّـما تأتي لقـومٍ لـقَبَا
وَاعْنَ بمَـا كَان لذاكَ سَبَبَا
وبالذي يكونُ منهُمْ مَوْلىٰ
بالعِتْقِ مِن أسْفَلَ أوْ منْ أعْلَىٰ
أو حِلْفٍ وَمنْ يكوُنُ مِنهُمُ
ذا إخْوةٍ أوْ أخَوَاتٍ يُعْلَـمُ(١)

---

(١) في «م» عُلِمَ، وصدرُ البيت كذا في (جميع النسخ) وهو بهذه الصّورة منكسر ويستقيم وزنه بقولنا: أو حِلْفٍ أو مَنْ قد يكونُ منهمُ.

واعْنَ بمَا يَليقُ بالطُّــلاَّبِ
وبِالمشَـايخِ مِنَ الآدابِ
وَوْقتِ سِنِّ الحَمْلِ و التَّحديثِ
وصفَةِ التَّحْصيلِ لِلحَـدِيثِ
وصِفَةِ الضَّبطِ لِنفْسِ اللفْظِ
وذاكَ بالكتَابِ أو بالحِفظِ
والعَرْضِ والسَّمَاعِ والإسْمَاعِ
وَالارتحَـالِ فيـهِ للبِقَـاعِ[1]
وَصِفَةَ التَّصنيفِ للذِي حَمَلْ
إمَّا عَلى الأبوابِ أو على العِلَلْ
أو الشُّيُوخِ أو عَلى المسَــانِدِ
واعْنَ بأسبَاب الحَدِيثِ الوارِدِ

---

(١) العرض : مقابلة الراوي الحديث مع شيخه أو مع ثقة غيره أو نفسه بأصل شيخه الذي يرويه عنه سماعاً أو بإجازة أو بأصل شيخ شيخه

قِدِ انتَهَىٰ النَّظمُ لتلك النُّخْبةِ
فالحمدُ للهِ وليِّ النعْمَـةِ
وَأفضَلُ الصَّـلاةِ والتحِيَّـةِ
عَلىٰ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ
وآلـهِ وصَـحْبِهِ الأَبْـرَارِ
من المهَاجِرينَ والأنصَــارِ

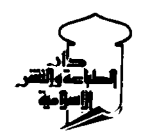
انتهت بحمد الله تعالى .

الفهرس

الموضوع	الصفحة

* * *

رقم الإيداع ٤٥٩٠ / ١٩٩٤ م



مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية
مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ ت : ٣٦٢٣١٣
مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانىء الأندلسى ت : ٦١٨١٣٧